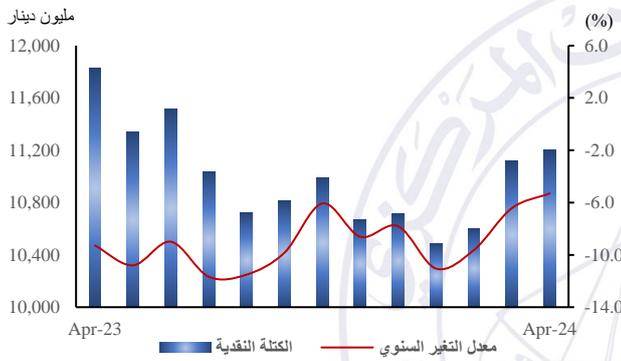


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

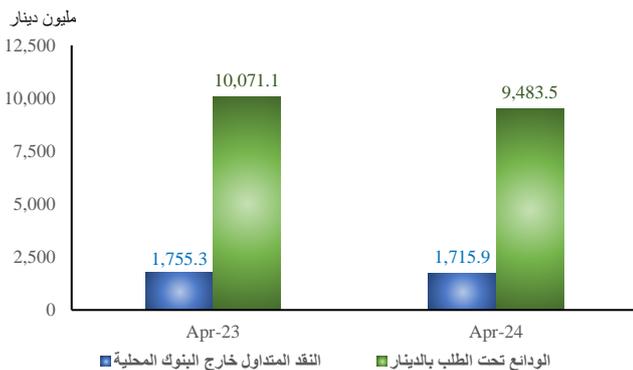
تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.63 مليار دينار وبنسبة 5.3% لتبلغ قيمته نحو 11.20 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 11.83 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي ذلك في سياق التراجع المستمر لرصيد عرض النقد (M1) على أساس سنوي منذ أغسطس 2022.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كمحصلة لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.59 مليار دينار وبنسبة 5.8% لتصل قيمته نحو 9.48 مليارات دينار، وارتفاع رصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بقيمة 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.2% لتصل قيمته نحو 1.72 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أبريل 2024 مقارنة مع نهاية أبريل 2023 (الشهر المقابل من العام السابق)، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 40.18 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2.84 مليار دينار وبنسبة 3.3%.
- ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.21 مليار دينار وبنسبة 21.0%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.28 مليار دينار وبنسبة 2.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.01 مليار دينار وبنسبة 2.1%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.77 مليار دينار وبنسبة 2.0%.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

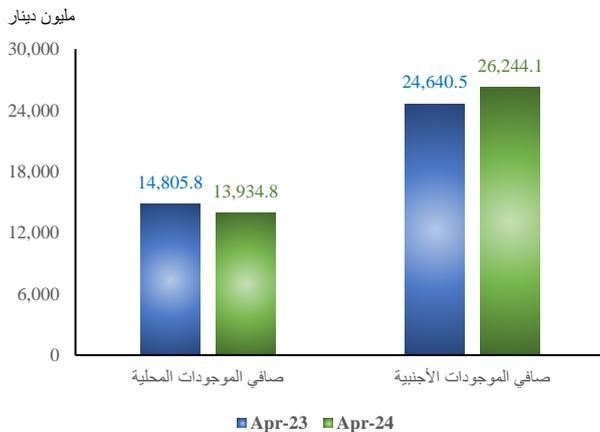
وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أبريل 2024 جاء كحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.60 مليار دينار ونسبة 6.5% من جهة (حيث ارتفع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.21 مليار دينار ونسبة 21.0%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.60 مليار دينار ونسبة 4.3%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 0.87 مليار دينار ونسبة 5.9% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 0.73 مليار دينار ونسبة 1.9% لتبلغ قيمته نحو 40.18 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل نحو 39.45 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.36 مليار دينار ونسبة 4.9% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.63 مليار دينار ونسبة 5.3% من جهة أخرى.

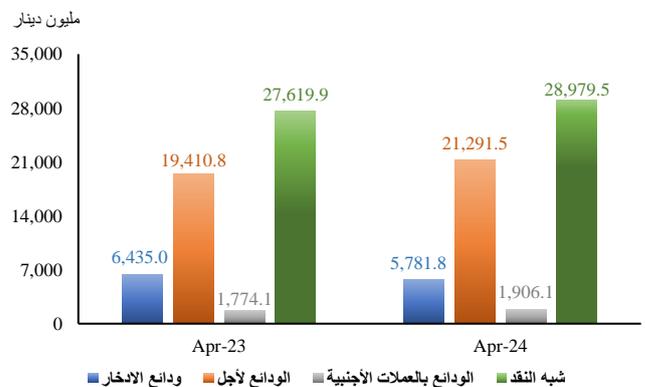
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



ثانيًا: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

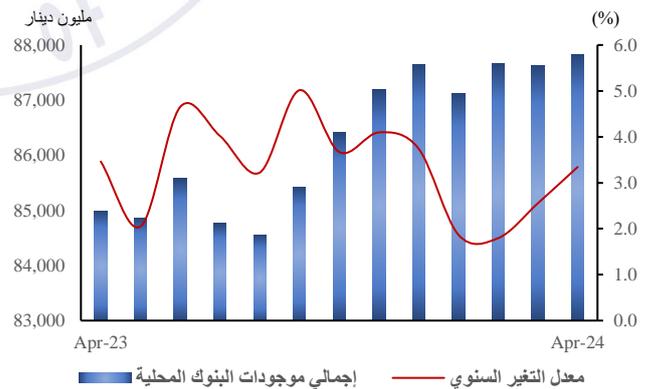
1. موجودات البنوك المحلية:

13.2%، و12.1%، و10.2%، و2.5% لكلٍ منهم على الترتيب (تم الترتيب تنازليًا بحسب نسبة التراجع).

هذا، وتُمثل المطالب على القطاع الخاص المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.1% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أبريل 2024 ونهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 28.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 26.9% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى، وقروض للبنوك الأجنبية بنحو 36.9%، و18.0%، و10.5%، و7.5% لكلٍ منهم على الترتيب (تم الترتيب تنازليًا بحسب نسبة الارتفاع) من جهة، وتراجع الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 17.9% من جهة أخرى.

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2.84 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ قيمته نحو 87.83 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 84.99 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.05 مليار دينار وبنسبة 9.0% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 24.89 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.48 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتبلغ قيمتها نحو 45.73 مليار دينار، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية بقيمة 1.11 مليار دينار وبنسبة 7.3% لتبلغ قيمتها 1.58 مليار دينار، وقروض للبنوك بقيمة 0.03 مليار دينار وبنسبة 2.7% لتبلغ قيمتها 0.97 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.23 مليار دينار وبنسبة 8.4% لتبلغ قيمتها 2.91 مليار دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من نقدًا (النقد بخزائن البنوك المحلية)، ومطالب على الحكومة، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على المؤسسات العامة بنسبة بلغت نحو

دينار وبنسبة 2.7% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 48.13 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 46.86 ملياراً في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 66.8%، و33.2% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب.

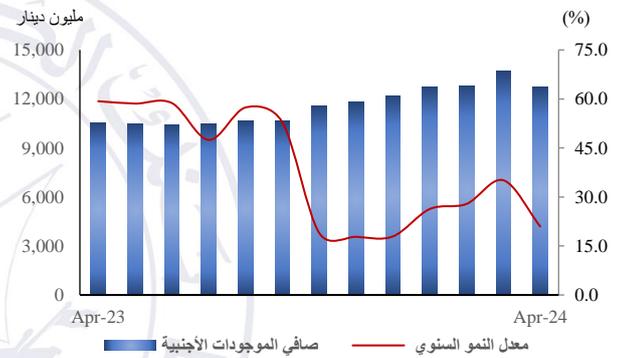
وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجلَّ الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، الذي بلغت نسبته نحو 60.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 0.85 مليار دينار وبنسبة 3.0%، لتبلغ قيمته نحو 29.30 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل نحو 28.45 ملياراً في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.71 مليار دينار، وبنسبة 6.1%)، والتجارة (0.29 مليار دينار، وبنسبة 9.1%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.26 مليار دينار، وبنسبة 22.5%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.23 مليار دينار، وبنسبة 7.4%)، وقروض للبنوك (0.03 مليار دينار، وبنسبة 2.7%).

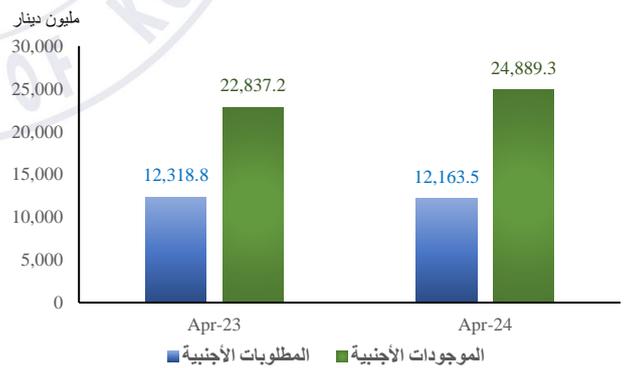
ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة الصناعة (0.16 مليار دينار، وبنسبة 6.6%)، والنفط الخام والغاز (0.17 مليار دينار، وبنسبة 8.4%)، والخدمات الأخرى (0.34 مليار دينار، وبنسبة 9.1%)، بالإضافة إلى التراجع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 1.2% و0.5% لكلٍ منهما على الترتيب في نهاية أبريل 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.21 مليار دينار وبنسبة 21.0% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 12.73 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل ما يعادل نحو 10.52 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع كحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.05 مليار دينار وبنسبة 9.0% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.16 مليار دينار وبنسبة 1.3% من جهةٍ أخرى.

شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

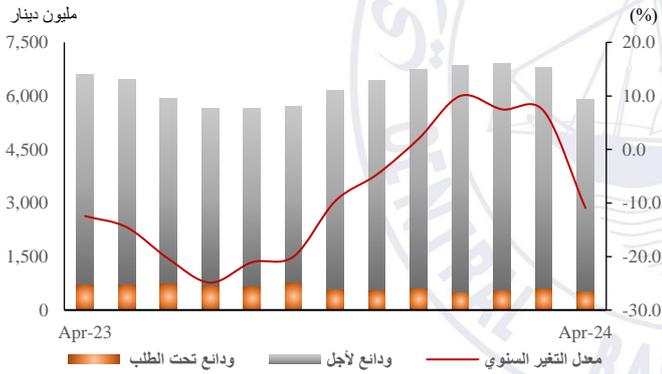
سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.28 مليار

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

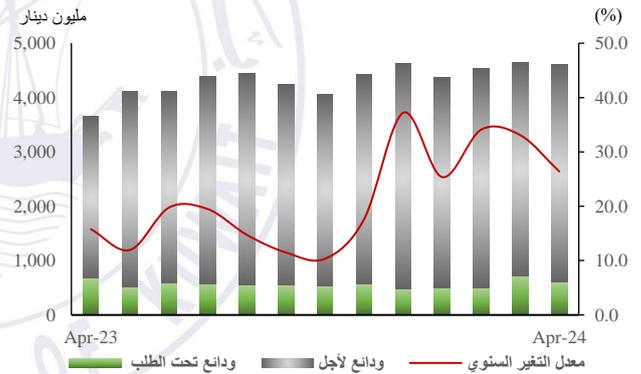
مقابل 37.69 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وفي المقابل، تراجع رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.72 مليار دينار وبنسبة 10.9% لتبلغ قيمته 5.89 مليارات دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل 6.61 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 43.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2024. كما بلغت نسبة كل من ودائع الحكومة وودائع المؤسسات العامة نحو 5.3% و 6.7% لكلٍ منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أبريل 2024.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.01 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتبلغ قيمته نحو 48.97 مليار دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.96 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع الحكومة بنحو 0.96 مليار دينار وبنسبة 26.4% لتبلغ قيمته نحو 4.62 مليارات دينار في نهاية أبريل 2024 مقابل نحو 3.65 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.77 مليار دينار وبنسبة 2.0% لتبلغ قيمته نحو 38.46 مليار دينار في نهاية أبريل 2024

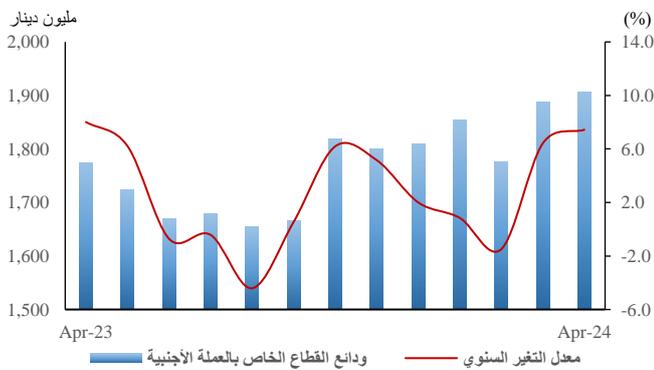
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

